● أخبار قصيرة

روسيا ستزوّد إيران بسفينة سعتها ٧ آلاف طن

أعلنت خطوط الشحن البحري للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن إيران طلبت من شركة روسية بناء سفينة لها بسعة ٧ آلاف طن، حيث يقترب بناؤها من مراحله النهائية.

وأكدت الشركة، أمس الأحد، أنه سيتم إلحاق هذه السفينة بأسطول النقل البحري الإيراني في بحر قزوين في المستقبل القريب.

وتابعت: أن هذه السفينة تم تصميمها وبناؤها في سياق المزيد من تنمية أنشطة خطوط الشحن البحري الإيرانية في بحر قزوين وبهدف تنمية نقل السلع عبر ممر الشمال - الجنوب.

وأكدت الشركة أنه من المقرر أن يتم تسليم هذه السفينة إلى الأسطول البحري لخطوط شحن الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

يذكر أنه على مدى العامين الماضيين، شهدت مجموعة الشحن الإيراني، مع الشراء النهائي لميناء ساليانكا في أستراخان، نمواً إيجابياً في مجال نقل البضائع من الموانئ الشمالية لإيران إلى روسيا والبلدان المطلة على بحر قزوين.

وبناء على تقييمات سلطات الموانئ الروسية، تمكن ميناء ساليانكا الإيراني من احتلال المركز الأول بين موانئ أستراخان.

إيران تصدّر ١٢ ألف طن من الشاي سنوياً

صرح رئيس منظمة الشاي الإيرانية أن إيران تصدر ما يقرب من ١٢ ألف طن من الشاي سنوياً.

وأشار حبيب جهان ساز، خلال زيارته لمصانع الشاي في مدينة فومن بمحافظة غيلان (شمال إيران) يوم السبت، إلى أن باب صادرات الشاي قد فتح، وأن مصانع الشاي في محافظة غيلان بدأت في التصدير.

وفي إشارة إلى صادرات الشاي الإيراني إلى ٢٣ دولة حول العالم، بما في ذلك الدول المجاورة والدول الأوروبية، أضاف: إن إيران صدرت ١٥ ألف طن من الشاي العام الماضي.

وفي حديثه عن النقد الأجنبي المكتسب من صادرات الشاي الإيراني، أكد جهان ساز أن تصدير الشاي الإيراني إلى وجهات مرغوبة في الدول المجاورة وأوروبا يجلب ٢٠ مليون دولار سنوياً.

ويبدأ موسم حصاد الشاي في إيران في الأراضي الزراعية في المحافظتين الشماليتين هما غيلان ومازندران في أوائل مايو.

وتقوم أكثر من ٥٥ ألف أسرة بزراعة الشاي على مساحة تزيد عن ٢٨ ألف هكتار من الأراضي الزراعية في المحافظتين، وهو ما يمثل ٩٠٪ من إجمالي إنتاج الشاي في البلاد.

بلغت كمية الصادرات في الفترة المذكورة ٢٢٧ ألف طن بقيمة ١٩٣ مليون دولار وبنسبة ٩٧/٠٠٪ وزناً و٠٢/٤٠٪ من قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية للبلاد

خلال شهري أبريل ومايو

ارتفاع صادرات المنتجات الزراعية والغذائية الإيرانية

٦ الوفاق/ وكالات

قارن المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية للزراعة والمياه التابع لغرفة إيران التجارية، في تقرير له، إحصاءات التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية لشهرين من العام الجاري مع نفس الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، وشرح الأوضاع التجارية في هذا القطاع.وبلغ الميزان التجاري للمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية (القطاع الزراعي) خلال شهري أبريل ومايو ٢٠٢٤ (أول شهرين في العام الإيراني الجاري) سالباً ١٣٧٥ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٠/٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق (ارتفاع قيمة صادرات بـ٢١/٣٪ وقيمة واردات بـ١٥/٣٪).وتفاقم عجز الميزان التجاري لهذين الشهرين بنسبة ١١/٣٪ مقارنة بمتوسط ٦ سنوات المنتهية في عام ٢٠٢٣ والذي كان سالباً ١/٢٣٥ مليون دولار.

واردات المنتجات الزراعية

بلغت كمية واردات المنتجات الزراعية خلال أبريل ومايو نحو ٤٠٤٦ ألف طن بقيمة ٢٣٨٠ مليون دولار، وتشمل ٦٩/٢٪ في الوزن من إجمالي واردات البلاد (إجمالي قيمة واردات البلاد ٥٨٤٨ ألف طن)، و٢٦/٣٪ في القيمة (إجمالي قيمة واردات البلاد ٩٠٦٥ مليون دولار).

وارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة بنسبة ١٥/٣٪ عن نفس الفترة من العام السابق، وبنمو إجمالي ١٤٪ مقارنة بمتوسط ٦ سنوات تنتهي في أبريل ومايو من عام ٢٠٢٣.

ومن بين أبرز واردات المنتجات الزراعية خلال الفترة المذكورة كانت الذرة بقيمة ٦٤٨ مليون دولار بحصة ٢٧/٢٪، والزيوت النباتية بقيمة ٢٦٧ مليون دولار بحصة ١١/٢٪، وفول الصويا بقيمة ٢٠٣ ملايين دولار بحصة ٨/٥٪، والأرز بقيمة ١٩٦ مليون دولار بحصة ٨/٢٪، واللحوم الحمراء بقيمة ١٨٨ مليون دولار بحصة ٧/٩٪، والسكر بقيمة ١٢٢ مليون دولار بحصة ٥/١٪، والفواكه بأنواعها بقيمة ٨٨ مليون دولار بحصة ٣/٧٪، وتشكل المنتجات المذكورة ٩٢/٢٪ من قيمة المنتجات الزراعية المستوردة.

وتعد الإمارات بـ٦٤١ مليون دولار، وتركيا بـ٤٥١، والهند بـ١٧٨، وهولندا بـ١٦٤، وسويسرا بـ١٥٩، والاتحاد الروسي بـ١١٣، وباكستان بـ١٠٧، وإنجلترا بـ٨٢/٢، والصين بـ٧٥/٨، وسنغافورة بـ٦٠، والبرازيل بـ٥٤، وهونغ كونغ بـ٤٨ وأستراليا بـ٣٠/٦ مليون دولار، من الدول التي استوردت منها المنتجات الزراعية وتمثل ٩٠/٨٪ من إجمالي قيمة الواردات.

وبلغت كمية استيراد منتجات الصناعات الغذائية خلال أبريل ومايو من هذا العام ٣٠/٨ ألف طن بقيمة ١٢٤ مليون دولار، تشمل ٠/٥٣٪ وزناً و١/٣٦٪ من قيمة إجمالي واردات إيران. وارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة بنسبة ١٥/٧٪ عن نفس الفترة من العام السابق، وبنمو إجمالي ٤٢٪ مقارنة بمتوسط ٦ سنوات تنتهي في أبريل ومايو من عام ٢٠٢٣.

ومن بين أبرز واردات منتجات الصناعات الغذائية خلال الفترة المذكورة كانت التبغ والسجائر وجميع أنواع المعسل بقيمة ٥١/٨ مليون دولار بحصة ٤١/٩٪، والمكملات الغذائية بقيمة ١٧/٨ مليون دولار بحصة ١٤/٤٪، والكاكاو بقيمة ١٧/٦٪ مليون دولار بحصة ١٤/٣٪، ومنتجات الفواكه والخضراوات بقيمة ١٢/٤ مليون دولار بحصة ١٠٪، والحليب المجفف بقيمة ٩/٧ مليون دولار بحصة ٧/٩٪، والأعلاف الجاهزة للمواشي والدواجن بقيمة ٦/٩ مليون دولار بحصة ٥/٦٪، وتشكل المنتجات المذكورة ٩٤/١٪ من قيمة منتجات الصناعات الغذائية المستوردة.

صادرات المنتجات الزراعية

وفي الفترة المذكورة، بلغت كمية صادرات المنتجات الزراعية الإيرانية ١/٧٣٦ ألف طن بقيمة ٩٣٦ مليون دولار وبنسبة ٧/٤٪ وزناً و١١/٧٪ من قيمة إجمالي صادرات البلاد من المنتجات غير النفطية. وارتفعت قيمة الصادرات خلال أبريل ومايو من هذا العام بنسبة ٢١/٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ومقارنة بمتوسط الفترة نفسها البالغة ٦ سنوات المنتهية في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٣/١٪.

وتشمل صادرات المنتجات الزراعية الإيرانية جميع أنواع الفواكه بقيمة ٣١٧ مليون دولار بحصة ٣٣/٨٪، وجميع أنواع الخضار ومنتجات الخضروات بقيمة ٢٩٥ مليون دولار بحصة ٣١/٥٪، والحليب ومشتقاته بقيمة ١٢٨ مليون دولار بحصة ١٣/٧٪، والأسماك والروبيان بقيمة ٦٦/٧ مليون دولار بحصة ٧/١٪، والزعفران بقيمة ٢٢ مليون دولار بحصة ٢/٤٪، والبقوليات بقيمة ١٧/٣ مليون دولار بحصة ١/٨٪.

وتمثل المنتجات المذكورة ٩٠/٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية.

وكانت حصة العراق بقيمة ٣٢٦ مليون دولار، والإمارات بـ١٠٥، والاتحاد الروسي بـ٨٣/١، وباكستان بـ٧٥/٦، وأفغانستان بـ٥٩/١، والهند بـ٣٨/٠، وتركيا بـ٣٤/٤، والصين بـ٢٦/٧، وجمهورية أذربيجان بـ٢٣/٦، وكازاخستان بـ٢١/٧، وأوزبكستان بـ١٦/٩، وتركمانستان بـ١٣/٢، وقطر بـ١٢/٢، وقيرغيزستان بـ١١/٧ مليون دولار، من بين الدول التي صدرت إليها إيران المنتجات الزراعية وتمثل ٩٠/٤٪ من إجمالي قيمة الصادرات.

صادرات الصناعات الغذائية

وبلغت كمية صادرات منتجات الصناعات الغذائية في الفترة المذكورة ٢٢٧ ألف طن بقيمة ١٩٣ مليون دولار وبنسبة ٠/٩٧٪ وزناً و٢/٤٪ من قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية للبلاد.

وارتفعت قيمة الصادرات في هذين الشهرين بنسبة ٢١/٢٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ومقارنة بمتوسط الفترة نفسها البالغة ٦ سنوات المنتهية في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٧/٦٪.

المرشح لوزارة النفط يقترح..

مشروعان لتقليل عجز الإنتاج واستهلاك الغاز في إيران

اقترح المرشح لوزارة النفط الإيرانية، محسن باك نجاد، مشروعان على المدى القصير (سنة) والطويل (أربع سنوات) من أجل تقليل العجز في إنتاج واستهلاك الغاز في البلاد.

وتعد مسألة العجز بين إنتاج الغاز واستهلاكه أحد أهم التحديات الأساسية ليس فقط لوزارة النفط؛ ولكن للبلاد أجمع. ومن المتوقع أن يتراوح حجم العجز في شتاء هذا العام بين ٣٠٠ و٣٥٠ مليون مترمكعب يومياً، وهذا العجز يتزايد عاماً بعد عام.

وأفادت وكالة تسنيم للأنباء، إنه يتوجب على وزير النفط المقبل أن يكون لديه مشروع دقيق ومحدد في هذا المجال، وعليه منذ اليوم الأول لتوليه هذه المسؤولية أن ينفذ المشاريع ذات الصلة.

وبالمرور على البرنامج الذي طرحه المرشح لوزارة النفط، يتضح وجود ٧ وعود لمدة عام لمواجهة أزمة الغاز في البلاد. يوجد في هذا البرنامج إجراءان أحدهما قصير المدى (سنة واحدة) والآخر طويل المدى (أربع سنوات).

ويتضمن هذا البرنامج ٧ محاور، وهي:

١- التنفيذ المستمر لمشاريع صيانة حقول الغاز، ومنها: أعمال الإصلاح والحفر في حقل بارس الجنوبي بهدف زيادة الإنتاج النهائي إلى ٦ ملايين مترمكعب يومياً، وبناء مراكز للاستخراج في تابناك ودي وآغار.

٢- إنشاء مصنع NGL٣١٠٠ بهدف تجميع غازات الشعلة في منطقة دهلران.

٣- إنشاء محطات لتعزيز الضغط تحت الإنشاء، ومنها محطات هما وواوي ومحطات ما قبل الضغط ٩٠٠ و١٠٠٠.

٤- استكمال المرحلة ١١ من مشروع بارس الجنوبي.

٥- تنفيذ المشاريع المبكرة لحقول دي وأغار وتوس وخارتنج بطاقة ٢٣ مليون مترمكعب يومياً.

٦- إبرام عقد بدء النشاط التنفيذي لوحدات إزالة الرطوبة من مصفى فراشبند ووحدات التحلية لمصفى بارسيان بطاقة ٤٠ مليون متر مكعب يومياً.

٧- خطط قصيرة المدى لتجميع غازات الشعلة بطاقة ٤ مليون مترمكعب يومياً.

السوق المحلية تستهلك ٧٠٪ منه

مبيعات التمور الإيرانية تبلغ ١/٥ مليار دولار

وفقاً للإحصائيات، فإن إيران هي ثاني أكبر منتج للتمور في العالم بعد مصر بواقع مليون و٣٠٠ ألف طن من التمور، وهي الأولى عالمياً من حيث تنوع الإنتاج، ما جعلها تحظى بمكانة فريدة في الأسواق المستهدفة.

وأكد رشيد فرخي، رئيس الجمعية الوطنية للتمور، أن موسم حصاد التمور قد بدأ للتو وسيستمر حتى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، وقال: في العام الماضي، كان حصاد التمور في البلاد جيداً وأكثر من المتوسط، ونأمل أن نرى كمية كبيرة من المنتجات في العام الحالي بحيث تصل إلى حوالي مليون و٣٠٠ ألف طن.

ولفت فرخي إلى أن معظم المساحات المزروعة بالتمور في البلاد تقع في كرمان وسيستان وبلوشستان وهرمزكان وبوشهر وخوزستان وفارس، موضحاً: تونس من الدول الرائدة في الإنتاج والتصدير، لذا علينا أن نحاول استخدام الدول الرائدة مثل تونس كمنارة حتى نتمكن من رفع صادرات التمور. وأضاف: في كل عام، يتم سن قوانين لحظية في البلاد تجعل التصدير صعباً، فالحواجز والقيود والتسعير على تصدير التمور هي قضايا حساسة تسببت لنا في مشاكل على مستوى الصادرات والمنافسة في العالم، وعلى السلطات أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار.

وأضاف رئيس الجمعية الوطنية للتمور: يبلغ السعر العالمي للتمور الإيرانية دولاراً و٢٠ سنتاً في المتوسط. وتابع: بعض التمور تزيد قيمتها عن دولارين وبعضها أقل من دولار واحد، لذلك فإن متوسط السعر هو دولار و٢٠ سنتاً، وهو ما يمكن القول إن حجم تداول التمور يزيد عن مليار ونصف المليار دولار.

وحول التحديات التي تعرقل حركة التصدير، قال فرخي: تعد العقوبات من أكبر المشاكل التي تعرقل تصدير التمور الإيرانية، فهي تفرض قيوداً على استلام الأموال وحركة النقل.

وذكر: أن السوق المحلية الإيرانية تستهلك ٧٠٪ من التمور المنتجة في البلاد ويتم تصدير الباقي إلى الخارج، وقال: أجبرتنا العقوبات على تغيير الأسواق المستهدفة من الدول الغربية إلى الدول الشرقية ومنطقة رابطة الدول المستقلة وكذلك إلى روسيا، وكان على المصدرين الإيرانيين أن يقوموا بالتسويق مرة أخرى، وهو أمر صعب للغاية، لذلك فإن الأسواق المستهدفة حالياً لتصدير التمور هي أوروبا ودول رابطة الدول المستقلة وأجزاء من أوراسيا وروسيا والدول الشرقية مثل الهند وماليزيا وإندونيسيا ودول شرق آسيا.